حول جدالات إستبدال الدعم العينى بالدعم النقدى لفقراء المصريين

محمد سعد زغلول سالم

الأحد ٦ أكتوبر ٢٠٢٤

إستبدال الدعم العينى الذى يقدم حالياً لمساندة الفقراء والمعوزين من الشعب المصرى بدعم نقدى لهم هو أسوأ الحلول وأكثرها مدعاةً للفساد التى يمكن اللجوء إليها لمعالجة هذا الجانب الإقتصادى والإجتماعى الحيوى فى حياة المصريين الذين يعتمدون عليه فى توفير الجزء الأكبر من إحتياجاتهم المعيشية. ففضلاً عما يستلزمه قرار كهذا من خطوات عديدة لن تفلت من قبضة الفساد الذى يتربص بها تتضمن أولاً تحديد من يحتاج إلى هذا الدعم العينى حقاً ثم تحديد القدر المناسب من هذا الدعم النقدى لمن يستحقه وأخيراً تحديد كيفية ضمان إستخدام هذا الدعم النقدى للغرض المخصص له وهو توفير جانب كبير من الإحتياجات المعيشية لمن يستحقونه .. فإن إعطاء من يحتاج إلى المساندة دعماً نقدياً يتصرف فيه كما يشاء وربما يقوم بإنفاقه فى غير الغرض المخصص له متجاهلاً للإحتياجات المعيشية اللازمة لمن يعولهم هو قرار سفيه لا يقل عنه فى السفاهة إقتراحات إعطاء الدعم النقدى للزوجة أو ربة المنزل وليس للزوج وهو ما سوف يتسبب فى طوفان من المشاكل والنزاعات سينتهى الجزء الأكبر منها بعواقب مأساوية تحدث الآن حتى بغير وجود مثل هذه الإقتراحات.

ودونما تطرق إلى تفاصيلٍ عديدة لا نهاية لها لن تنتهى فى ضوء الجدالات العقيمة والسفسطائية الدائرة حول تحديد أفضلية الدعم العينى أو الدعم النقدى لتحقيق الهدف الإجتماعى المراد تحقيقه .. فإن إستمرار الدعم العينى ولكن بقيودٍ محكمة قابلة للتطبيق بسهولة لضمان وصوله إلى مستحقيه قد يكون أفضل الحلول المتاحة وذلك فى سياق نظام مقترح لتطبيقه يشمل الخطوات الآتية :

١. تخصص الدولة المجمعات الإستهلاكية التابعة لها كمجمعات النيل والأهرام كمنافذ وحيدة لصرف الدعم العينى للمستحقين له.
٢. تقوم الدولة بتوفير جميع ما يحتاجه المستحقون للدعم من مواد غذائية وملابس وأحذية ومستلزمات مدرسية حيث يتم شراء هذه المستلزمات بواسطة وزارة التموين تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية وإتاحتها فى المجمعات الإستهلاكية التى يتم الصرف منها.
٣. تتولى وزارة التموين تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية التعاقد مع المخابز لتوفير الخبز يومياً فى المجمعات الإستهلاكية فى عبوات يتم تعبئتها بالوزن كنصف كيلوجرام من الخبز أو كيلوجراماً واحداً منه ويتم صرفها حسب الإحتياجات اليومية لمستحقى الدعم.
٤. يتم تحديث وتطوير بطاقة الدعم العينى المستعملة حالياً بحيث يقتصر إستخدامها على شراء المستلزمات المعيشية اليومية والأسبوعية من فروع المجمعات الإستهلاكية فقط والتى لا تشمل أى منتجات ترفية أخرى كالسجائر والعطور وما يماثلها.
٥. يتم تحديد دعم عينى سنوى مخصص للملابس والأحذية ومستلزمات المدارس لأطفال وتلاميذ الأسر المستحقة للدعم خلاف مستحقات الدعم المخصص لإحتياجاتهم المعيشية اليومية ويتم إتاحته بنفس بطاقة الدعم العينى المخصصة للأسرة.
٦. يتم تخصيص مكانٍ داخل المجمعات الإستهلاكية كصيدلية يتم صرف الأدوية منها ببطاقة الدعم العينى فقط بمقتضى تذكرة دواء طبية من أحد المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة فقط بأسعار مدعمة من قِبَل الدولة كما هو الحال مع بقية المستلزمات المعيشية المخصصة للدعم الإجتماعى للمستحقين له.
٧. يتم إلغاء جميع أنظمة الدعم النقدى المتاحة حالياً كمعاش تكافل وكرامة وأية أنظمة دعم نقدى أخرى وإتاحتها داخل سياق هذا النظام المقترح الذى يضمن توفير الإحتياجات الأساسية والضرورية من غذاء وكساء ودواء ومستلزمات مدرسية للأسر المستحقة لهذا الدعم.

يضمن هذا النظام المقترح أفضل وسيلة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه ويتبقى إستكمال النقاط التالية لتنفيذه :
١. تحديد مقدار الدعم النقدى الذى يتم تخصيصه لمستحقيه والمتاح إستخدامه فقط بواسطة بطاقة الدعم العينى من المجمعات الإستهلاكية المخصصة لهم.
٢. تحديد مقدار الدعم النقدى الذى يمكن للدولة تخصيصه والذى تتولى وزارة التموين تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية إستخدامه لشراء وتوفير مستلزماته فقط فى المجمعات الإستهلاكية المخصصة لهذا الغرض.
٣. تحديد آليات الإشراف والمتابعة والمراقبة الدائمة لخطوات تنفيذ هذا النظام وضمان سلامته بواسطة هيئة الرقابة الإدارية.